

التعريف الدولي للعمل الاجتماعي (*social work*) كمهنة

العمل الاجتماعي كمهنة هو بمثابة الحافز للتغيير الاجتماعي (*social change*)، الداعم لتطويره وتماسكه، والعامل على تمكين وتحرير البشر. ومن المبادئ التي لا غنى للعمل الاجتماعي عنها العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمسئولية المجتمعية، واحترام الاختلاف. ويجعل العمل الاجتماعي - مدعوماً بنظرياته وعلومه، والدراسات الانسانية، والمعارف الإقليمية (*indigenous knowledges*) - من تذييل التحديات الحياتية والارتقاء بمستوى الرفاهية إلزاماً للأفراد والنظم.

ويمكن التوسع في التعريف السابق على المستوى المحلي والدولي، أحدهما أو كليهما.

التفسير

الغرض من التفسير هو توضيح التصورات الذهنية للتعريف، ويستهدف التعريف العمل الاجتماعي كمهنة من حيث الأهداف والأسس، ومن حيث النظرية والتطبيق.

الأهداف الرئيسية

من الأهداف الرئيسية للعمل الاجتماعي كمهنة تحفيز التغيير الاجتماعي، ودعم تطويره وتماسكه، وفوق ذلك كله العمل على تمكين وتحرير البشر.

ويميط العمل الاجتماعي كمهنة اللثام عن أن العوامل التاريخية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وكذلك الشخصية إما أن تكون لرفاهية وتقدم البشر بمثابة الحوافز أو العوائق. وإن العوائق المُمَنَّهجة تكرر لاستمرار التفريق والتمييز والاستغلال والظلم.

ومن الأمور التي لا غنى للممارسة النَّحْرُويَّة للعمل في مجال الخدمة الاجتماعية بغرض تمكين وتحرير البشر: تطوير الجس الناقد من خلال التَّفَكُّر في الظلم أو التمييز المُمَنَّهج من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير استراتيجيات لمواجهة العوائق الفردية والمُمَنَّهجة أياً ما كانت. وتضامنا مع المتضررين يصبو العمل الاجتماعي كمهنة إلى تحرير المغلوب على أمرهم والمنتهكة حقوقهم، وإلى دعم مبدأ المشاركة المجتمعية والدفع نحو التماسك المجتمعي.

إن مهمة التغيير الاجتماعي تصدر عن مبدأ حدوث تدخل العمل الاجتماعي (*social work*) في الموقف الراهن عندما يكون التغيير والتطوير ضرورة على مستوى الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والطوائف أو على مستوى المجتمع ككل.

والتغيير الاجتماعي تحفزه ضرورة مواجهة وتغيير حالات مُمنَهجة ينجم عنها حتما تهمة، وإقصاء واضطهاد مجتمعي.

وتشير الشرارات الأولى للتغيير الاجتماعي- في مجتمع ما- إلى قدرة الأفراد فيه على نشر حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية والبيئية- أي ما بين البيئة والكائنات الحية فيها- والاجتماعية. كما تعمل تلك المهنة على الحفاظ على الاستقرار المجتمعي، طالما أنه لا يساهم في إقصاء أو هضم حقوق أي مجموعة. إن التطوير المجتمعي ينبغي أن يضع مسودات تكون بمثابة استراتيجيات للتدخل ولتحصيل غايات ومرامي وضروريات سياسية ومؤسسية وغيرها.

وينبني التطوير المجتمعي على تأملات وتدخلات كلية، حيوية ونفسية واجتماعية وروحية، ترفع الفواصل بين مختلف المستويات، وتوحد نظما ومستويات وشراكات وظيفية مختلفة.

إن التطوير المجتمعي يرتب أولويات التطوير البنائي الاجتماعي والاقتصادي، خلافا للرأي الشائع القائل بأن النمو الاقتصادي هو شريطة التطوير المجتمعي.

الأسس

يعد كل من احترام كرامة الإنسان وقيمه، وعدم الإضرار بالغير، واحترام التعددية، والدفاع عن حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية من أبرز أسس العمل الاجتماعي.

كما أن الإيمان بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للعمل الاجتماعي بمثابة الحافز وأهلية الوجود. وفي عرف العمل الاجتماعي تقترن حقوق الانسان بالمسؤولية المجتمعية.

وتُبرز فكرة المسؤولية المجتمعية حقيقة إمكانية تفعيل حقوق الإنسان على مستوى الأفراد بشكل مطرد فقط حينما يطلع الأفراد بمسؤولياتهم تجاه بعضهم البعض، كما تبرز ضرورة خلق علاقات متبادلة على مستوى الجماعات. ومن هذا المنطلق فإن التركيز الرئيسي للعمل الاجتماعي ينصب على الدفاع عن الحقوق على كافة المستويات، والخروج بنتائج تدفع الأفراد إلى القيام بمسؤولياتهم تجاه بعضهم البعض، وأن يعترف ويحترم بعضهم بعضا، حتى تتعلق مصائر البشر بعضها ببعض وبالبيئة المحيطة.

إن العمل الاجتماعي يتضمن ما يعرف بحقوق الجيل الأول والثاني والثالث. فأما حقوق الجيل الأول فهي حقوق مدنية وسياسية، كحرية الكلمة وحق الصدور عن الضمير في القول والفعل، وتجريم التعذيب والحبس التعسفي. وأما حقوق الجيل الثاني فهي حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية، تشمل الحق في كفاية التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، وحقوق الأقليات اللغوية. وتنصب حقوق الجيل الثالث على البيئة (*natural world*)، والتعددية البيئية (*species biodiversity*)، والمساواة بين الأجيال (*inter-generational equity*). تتكاتف هذه الحقوق وتتشابك مصائرهما، وتحتوي على حقوق فردية، كما تحتوي على حقوق جماعية.

وقد تمثل أحيانا قيم عدم الإضرار بالآخر واحترام التعددية قيما متعارضة ومتنافسة وذلك حينما يتم على سبيل المثال الاعتداء باسم الثقافة على حقوق الأقليات، بما فيها حق الحياة، كما هو الحال فيما يتعلق بالنساء والمثليين. وتعالج المعايير العالمية للتدريب على العمل الاجتماعي هذه القضية الشائكة، وذلك عبر تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين في إطار من مبادئ حقوق الإنسان، وإعلان ما يلي: إن مثل هذا النهج يمكن أن يحرك مواجهة بناءة وتغييرا حيث تُنتهك بعض القناعات الثقافية والقيم والموروثات حقوقا أساسية للإنسان. إن الثقافة منتج حيوي، ولذلك فهي قابلة للتغيير. ومواجهة وتغيير بناءً كهذا يمكن أن يُنمى عبر حوار نقدي مع أصحاب هذه القناعات الثقافية والقيم والموروثات، وكذلك عبر مقابلة تلك القناعات والقيم والموروثات مع قضايا حقوق الإنسان الأوسع.

العمل الاجتماعي كعلم

يتنقل العمل الاجتماعي كعلم بين فروعه المختلفة، كما يتشابك مع غيره من العلوم، وينهل من معين واسع من النظريات العلمية.

إن العلم بصفة عامة يُفهم في سياقه في إطار من معناه الرئيسي. وينهل العمل الاجتماعي بدوره من أصوله النظرية دائمة التطور، كما ينهل من نظريات العلوم الانسانية الأخرى، بما في ذلك علم تنمية المجتمع (*community development*)، علم الاجتماع التربوي (*social pedagogy*)، علم الإدارة (*administration*)، علم الإنسان (*anthropology*)، علم الاقتصاد (*economics*)، علم البيئة (*ecology*)، علم التعليم (*education*)، علم القيادة (*management*)، علم التمريض (*nursing*)، علم طب النفس (*psychiatry*)، علم النفس (*psychology*)، علم الصحة العامة (*public health*)، وعلم الاجتماع (*sociology*).

ولنظريات العمل الاجتماعي خصوصية، تتمثل في أنها مُطبَّقة ومُحرَّرة. وقد تشكَّل الكثير من نظريات العمل الاجتماعي عبر عمليات حوارية تفاعلية مع طالبي الاستشارة والمساعدة، وتكون بذلك قد رويت من معين التطبيق.

ويؤكد هذا التعريف المقترح أن العمل الاجتماعي لا ينهل فقط من مجالات بعينها ونظريات غربية، بل وأيضا من المعارف الإقليمية. ومن الموروثات التي خَلَفَهَا الاستعمار أن كانت النظريات والمعارف الغربية فقط هي ما يُعْتَرَف بها ويُعَلَى من قدرها، على النقيض من مثيلاتها الوطنية التي كانت لا تُؤخَذ بعين الاعتبار، وتُسَيَّرُها النظريات والمعارف الغربية حيث شاءت. ويحاول هذا التعريف المقترح وضع حد لهذه العملية بل وعكسها، وذلك باعترافه بأن الشعوب في كل إقليم وفي كل دولة أو منطقة لها قيمها وطرقها الخاصة بها في استحداث المعارف وفي نقلها، وبأن تلك الشعوب قدمت للعلم إسهامات عظيمة. إن العمل الاجتماعي يسعى للقضاء على الاستعمارية الغربية التاريخية في مجال المعرفة، وذلك عبر الإصغاء للشعوب في كل مكان في العالم، والتعلم منها.

وبهذا الطريقة يتم تكوين واستقاء علوم العمل الاجتماعي بالمشاركة مع الشعوب الإقليمية (*indigenous peoples*)، وبطريقة أكثر مُناسِبَة يتم استخدامها ليس فقط محليا، بل ودوليا. وبالرجوع إلى الأمم المتحدة يعرف الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين (*IFSW*) مصطلح الشعوب الإقليمية كما يلي:

- يعيشون في مناطق قبلية جغرافية معينة، أو يحتفظون بما يربطهم بها من أواصر.
- يجنحون في مناطقهم إلى عدم التفريط في مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية بعينها.
- عادة ما يريدون الحفاظ على خصوصياتهم المؤسسية، والجغرافية، والثقافية، بدلا من المحاكاة التامة للمجتمع الدولي.
- يجدون أنفسهم في ارتباطهم بوطن أو قبيلة.

التطبيق

إن النهج التفاعلي الذي ينادي به العمل الاجتماعي يظهر في التعريف كما يلي: ويجعل العمل الاجتماعي (...) من تذليل التحديات الحياتية والارتقاء بمستوى الرفاهية إلزاما للأفراد والنظم. وبقدر الإمكان يرفع العمل الاجتماعي شعار نعمل معك بدلا من نعمل لك. ووفقا لنموذج التطوير الاجتماعي يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون مستويات متعددة ومختلفة من المهارات والأساليب والاستراتيجيات والمبادئ والأنشطة، التي تهدف إما إلى الإبقاء على نظام ما أو إلى تغييره.

وتشتمل تطبيقات العمل الاجتماعي على قدر من الأنشطة، منها أشكال مختلفة من العلاج والاستشارة، والعمل الجماعي بصفته الرسمية وغير الرسمية، وصياغة وتحليل الاتجاهات السياسية، والتدخل القانوني والسياسي. ومن منظور تحرّري فإن هذا التعريف يدعم استراتيجيات العمل الاجتماعي التي تهدف إلى بعث الأمل والاعتزاز بالنفس، وتبني خلق الطاقات الابداعية للبشر، حتى يتثنى لها مقاومة موازين القوى والنظم الجائرة. وبهذا ينتظم البُعد الشخصي والسياسي للتدخل في وحدة متجانسة.

إن بؤرة اهتمام العمل الاجتماعي واحدة على مستوى العالم، إلا أن أولوياته تختلف من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، وذلك وفقا للظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الدفاع عن القيم والمبادئ التي يعكسها تعريف العمل الاجتماعي، والعمل على إثرائها وتحقيقها، لهو مسؤولية الأخصائيين الاجتماعيين على مستوى العالم. فقط حين يؤمن هؤلاء بالقيم والرؤى الواردة في هذا التعريف يصبح تعريف ذا معنى.